دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016

طه ياسين مرباح
طالب دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة الجزائر 3 - الجزائر

العربي غويني
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة الجزائر 3 - الجزائر

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016، حيث توصلت الدراسة انه بالرغم من كل الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كآلية لتقليص البطالة، إلا أنه تبقى مع ذلك نسبة البطالة في الجزائر مرتفعة، ومساهمة هذا النوع من الاستثمارات للقضاء على هذه الظاهرة لا تزال دون المستوى المطلوب في خلق مناصب العمل مقارنة بالإمكانيات والموارد الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر، وتوصي الدراسة بضرورة تهيئة مناخ استثماري محفز أكثر من خلال تفعيل وتنشيط دور القطاع الخاص والترويج الفعال للفرص الاستثمارية والتخلص من جميع أشكال الفساد الإداري والمالي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة .

رموز (jel): ***J6 ،E62 ، E2.***

Abstract :

This study seeks to know the role of foreign direct investment in reducing unemployment in Algeria during the period 2002-2016. The study found that despite all efforts exerted by the Algerian state to attract foreign direct investments as a mechanism to reduce unemployment, And the contribution of this type of investment to eliminate this phenomenon is still below the required level in the creation of jobs compared to the potential and natural resources available to Algeria, and recommends the study of the need to create a more stimulating investment climate through the activation and revitalization of the role of the private sector and Effective promotion of investment opportunities and the elimination of all forms of administrative and financial corruption.

Keywords: *Investment, Foreign Direct Investment, Unemployment.*

(jel) Classification: E2,E62, J6.

تمهيد:

. يعد الاستثمار حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي و توفير مواد أولية إضافية مكملة للادخار الوطني، وللموارد القابلة للاستثمار داخل كل بلد، و يساهم الاستثمار كذلك في نقل التقنيات الجديدة و المهارات العالمية وأساليب الإدارة الحديثة كما تساعد على استخدام شبكة التوزيع الدولية، فالاستثمار بشكله العام، أحد الركائز المهمة التي تقوم عليها اقتصاديات الدول، لما له من قدرة على خلق طاقة إنتاجية إضافية، واستغلاله للموارد البشرية والمالية، لتحقيق الرفاهية والرقي للمجتمعات، ولهذا تسعى مختلف الدول باختلاف أنظمتها و نسبة تطورها لإنجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات التي تعد أول مصدر للتنمية خاصة بالنسبة للدول النامية.

ومع تنامي ظاهرة المنافسة العالمية في التعاملات والبقاء للأصح تقنيا واقتصاديا، أصبح الاستثمار المحلي غير كافي لتحقيق الرقي والتطور المرغوب فيهما، مما أضطر العديد من الدول وخاصة النامية منها، للبحث عن استثمارات أجنبية وجذب الشركات المتعددة الجنسيات بشتى الطرق للزيادة في حجم تدفقاتها النقدية والنهوض بالاقتصاد المحلي.

فقد تغيرت وجهة نظر الدول وبالأخص الدول النامية إزاء مسألة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبحت مسألة استمالة الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا المهمة والضرورية، إذ اندفعت معظمها للبحث عن طرق وآليات جذبه، فهو بات يشكل سوقا تنافسيا عمى نحو مطرد، إذ يعمل جليا عمى توفير الأرضية الخصبة للاستفادة منه في دفع عجلة التنمية ، من خلال تقديم حوافز وضمانات تؤدي إلى تحسين المناخ الاستثماري وتعظيم فرص الاندماج في الاقتصاد العالمي.

مشكلة الدراسة: لقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا عالميا ملحوظا وأصبح من أهم أدوات التمويل للاستثمار بالدول النامية وبشكل خاص الدول التي تمر بمرحمة انتقالية نحو اقتصاد السوق، وازداد هذا التوجه خلا عقد التسعينات من القرن الماضي وبداية القرن الحادي والعشرين، واخذ يتعاظم نتيجة لمساهمة الشركات متعددة الجنسيات في نقل وتدوير الأموال عالميا من خلال تخطيها لحدود وبناء شبكاتها عبر دول العالم، وهذا ما أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له، وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى جذل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بغرض تحسين مستوى المعيشة، وتحقيق نتائج في مجال توفير فرص العمل والحد من البطالة، حيث تحاول الجزائر إتباع سياسة اقتصادية، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها، لغرض جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومما سبق تتضح لنا معالم الإشكالية الآتية:

ما هو دور الاستثمار الأجنبي في الحد من البطالة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016؟

وقد تمخض من خلال هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

- فيما تكمن الأهمية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة؟
- فيما تتمثل الظروف المناخية المناسبة التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ما هي العراقيل التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وما هي الحلول الكفيلة لتفعيله؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي يتناوله، إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم آليات تفاعل اقتصاديات في العالم على اختلاف مستوياتها، بحيث أشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال

إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي، والجزائر على غرار الدول النامية تعمل على توفير امتيازات وحوافز مختلفة بغرض جذب هذا النوع من الاستثمار نظرا للدور البارز الذي يلعبه في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل والتقليل مستوى البطالة والتعزيز في قواعد الإنتاج وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقييم واقع البطالة في الجزائر والوقوف على الآليات الكفيلة بتقليصها؛
- التعرف على ركائز البيئة الاستثمارية في الجزائر، والجهود المبذولة لتهيئة مناخ استثماري ملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- توضيح مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة في الجزائر؛
- تقديم مجموعة من التوصيات لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يساهم في الاستغلال الفعال للفرص الاستثمارية المتاحة، وبالتالي خلق القيمة وتقليص البطالة وتحقيق المزايا التنافسية.

منهج الدراسة: من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية.

أولا: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أنواع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول من أجل النهوض باقتصادها وتحقيق التنمية للحاق بركب التقدم والرقي، خاصة مع مايشهده العالم اليوم من تغيرات وتطورات على كافة المستويات، ويرتبط هذا النشاط كغيره بمجموعة من القرارات والبدائل ذات الأهمية البالغة والحساسية الكبيرة لارتباطاتها بمجموعة من المخاطر التي تؤثر مباشرة على العوائد،كما ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أوجه العلاقات الاقتصادية الدولية أو المؤسسية، وقد ظهر هذا مصطلح لأول مرة في كتابات Herbert feis سنة 1930، ويعد المصطلح العلمي (FDI) ملخصا لمصطلحها الشائع في اللغة الإنجليزية (Direct Investment foreign) واستخدم لأول مره من قبل Cleona lewis سنة 1938.

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي: إعطاء تعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أصعب الأمور التي تواجه الباحثين في هذا الميدان، وهذا راجع إلى التعقيدات الناجمة عن اختلاف المعايير الإحصائية والقانونية، وكذا المشاكل المترتبة عن قياس تدفقاته، وقد تعددت المفاهيم لمصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه سنقدم من خلال هذا المطلب بعض من التعاريف التي تطرق إليها مختلف الاقتصاديين و المنظمات الدولية على هذا المفهوم .

ولكن قبل هذا نشير إلى أنه يمكن اعتبار استثمار ما استثمارا أجنبيا متى كان المستثمر – شخصا طبيعيا أو معنوياً – لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار، و إذا كان من السهل تحديد جنسية المستثمر إذا كان شخصا طبيعياً، فإنه من الصعب تحديدها إذا كان المستثمر شخصا معنويا كشركات المساهمة،" ذلك أنه غالبا ما تتعدد جنسيات المساهمين في هذه الشركات، ويميل الاجتهاد القضائي إلى الأخذ و الاعتداد بجنسية الشركة على حساب جنسيات المساهمين ... و عليه فالمستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل)جنسية الدولة التي يعمل على الاستثمار فيها[1].

فالاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره نوع من أنواع الاستثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة متلقية سعياً وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجال طويلة، وقد يكون هذا الاستثمار مباشرا أو غير مباشر، ملكا لدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة واحدة أو عدة شركات[2].

ويعرف أيضا على أنه قيام شخص من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية بهدف تحقيق عائد[3].

وقد عرفه صندوق النقد الدوليFMI الاستثمار الأجنبي المباشر في دليل صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه قيام مؤسسة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم للمؤسسة المستثمرة، وذلك بهدف ممارسة قدرات من التأثير على عمليات تلك ويكون الاستثمار المباشر أجنبيا عند امتلاك المستثمر الأجنبي على الأقل المشروعات 10 % من رأس مال تلك المشروعات، على أن ترتبط تلك الملكية بالقدرة على التصويت والتأثير في مجلس الإدارة[4]،

بينما عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOCDE الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به مستثمر من أجل الحصول على منفعة دائمة من تحقيق العلاقات الاقتصادية الدائمة بين المشروعات، وتأثير يسمح له بإدارة أعمال خارج بلده الأصلي ويكون ذلك من خلال المساهمة في رأس المال، إعادة استثمار الأرباح، عمليات الإقراض والاقتراض بين المستثمر وفروع المؤسسات[5]،

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن امتلاك المستثمر الأجنبي الجزء أو الكل من لاستثمارات تتضمن نشاط إقتصادي ممارس في اقليم البلد المضيف، بحيث يكون للمستثمر الأجنبي الحق في السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم.

2-مميزات الاستثمار الأجنبي المباشر: يتسم هذا الاستثمار الأجنبي المباشر عن باقي أنواع الاستثمارات الأخرى نذكر منها ما يلي[6]:

- خاصية تميزه عن القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية، في أن تحويل الأرباح المترتبة عنه، ترتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشاريع المحولة عن طريقه؛
- خاصية كونه احد أهم وسائل القضاء على البطالة و الحد منها من خلال توفير مناصب الشغل،وتوسيع نطاق السوق المحلية و التقليل من الظواهر الاجتماعية (الجريمة، السرقة، وغيرها)؛
- خاصية طبيعته في أنه استثمار منتج، نتيجة الاستغلال الأمثل للموارد، حيث نجد المستثمر الأجنبي لا يقدم على استثمار أمواله و خبراته في دولة ما، إلا بعد دراسات معمقة يقوم بها عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة البدائل الفنية المتاحة أمامه؛
- خاصية الزيادة المستمرة في حجم وحركة تدفقاته على المستوى العالمي فيما بين الدول المتقدمة وبين المتقدمة و النامية؛
- خاصية الدور الذي يلعبه في عملية التنمية الاقتصادية من خلال المصادر الاقتصادية والمنافع الاجتماعية الناتجة عنه؛
- خاصية التأسيس لعلاقة متينة مع المؤسسة الأم خارج البلد المضيف، هذه العلاقة التي تؤدي حتما إلى زيادة الإنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى وتطوير مؤسسات البيع المحلية و فهم التكنولوجيا المعقدة؛

- خاصية تدعيم المبادلات التجارية عن طريق عملية التصدير، خاصة في البلد المضيف الذي يتمتع بمميزات نسبية مقارنة ببلد المنشأ؛
- خاصية التوجه دوما إلى الدول التي توفر له مناخ استثماري ملائم ومناسب.

3-تعريف البطالة: تعتبر البطالة من أهم و أخطر الظواهر الاقتصادية التي جلبت انتباه كتاب الاقتصاد مند سنوات بعيدة حيث كانت في مثابة تحد أساسي لمختلف لمجتمعات.

حيث يعرف البراوي البطالة على أنها عبارة عن عدم استخدام عامل من عوامل الإنتاج . وجرى العرف على استخدام مصطلح البطالة عند الحديث عن العمل[7] . وطبقاً لهذا المفهوم يكون العاطلون هو الأفراد القادرون على العمل والراغبون فيه ولكن لا تتوافر لهم فرصة الحصول عليه .

في التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن العاطل عن العمـــــل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده[8]. وبإثراء التعريف السابق يمكن أن نحدد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل فيما يلي[9]:

- العمال المحبطين و هم الذين في حالة بطالة فعلية و يرغبون في العمل، و لكنهم لم يحصلوا عليه و يئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل. و يكون عددهم كبيرا خاصة في فترات الكساد الدوري؛
- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل و هم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت؛
- العمال الذين لهم وظائف و لكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض العطل وغيرها من الأسباب؛
- العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، و هم من يعملون لحساب أنفسهم،الأطفال المرضى، العجزة، كبار السن و الذين أحيلوا على التقاعد؛
- الأشخاص القادرين عل العمل و لا يعملون مثل الطلبة، و الذين بصدد تنمية مهاراتهم؛
- الأشخاص المالكين للثروة و المال القادرين عن العمل و لكنهم لا يبحثون عنه؛
- الأشخاص العاملين بأجور معينة و هم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.

وعليه يتبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا، و في ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين.

ثانيا: واقع البطالة في الجزائر

تعتبر البطالة تهميشا اجتماعيا وهدرا اقتصاديا وظاهرة مرضية في الاقتصاديات الوطنية، ويرتبط تحقيق معدلات منخفضة للبطالة بتحقيق معدلات نمو قادرة على امتصاص القوى العاطلة عن العمل.

1-واقع البطالة في الجزائر: لم تكن ظاهرة البطالة معروفة في الجزائر خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في سنوات الستينات والسبعينات وإلى منتصف الثمانينات حتى بدأت هذه الظاهرة في البروز، حيث تشير العديد من التقارير الرسمية أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ يرتفع من 17% في 1987 إلى 28% سنة 1995 ليصل حدود 30% خلال سنة 1999، هذا الارتفاع جاء نتيجة عدة عوامل سياسية، اجتماعية واقتصادية أبرزها: سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر بعد دخولها مفاوضات التصحيح الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية، ورغم محاولاتها للحد من هذه الزيادة عن طريق

العديد من البرامج والمشاريع التي صاحبت هذه التحولات، والتي جاءت في غالبيتها بصفة سريعة وغير مدروسة،بصفة علمية مما جعلها قليلة الفاعلية في الحد من تنامي هذه الظاهرة، وقد عرفت الفترة 2002-2016 انخفاضا في معدلات البطالة وهذا ما يبرزه الجدول الآتي:

الجدول رقم01: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل البطالة (%)	25.2	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10	10	11	9.8	10.60	11.19	11.50

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

تقرير البنك الدولي، نقلا عن الرابط: ،http// :data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=DZ , consulter le 12/09/2017 ,10 :13Am.

يتبين لنا من الجدول 01 أن نسبة البطالة خلال 2002-2011، عرفت انخفاضا ملحوظا، حيث قدرت في سنة 2002 نسبة 25.2%، واستمرت في الانخفاض حتى سنة 2007 عرفت ارتفاعا ملحوظا قدر ب 13.8، بعدها عرفت انخفاضا مجددا حيث استقرت سنتي 2010 و2011 بنسبة 10%، وارتفعت في سنة 2012 بعدها انخفضت مرة أخرى في سنة 2013 حيث بلغت 9.8%، لتشهد ارتفاعا بعد ذلك من 10.60% خلال سنة إلى غاية 11.50 في سنة 2016.

وتجدر الإشارة إلى ان تراجع معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016 يعود إلى عدة عوامل من أبرزها[10]:

- تحسن الوضعية الأمنية في الجزائر، وتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي سمح باستكمال العديد من المشاريع العالقة، وانطلاق عدة ورشات، والتي ترجمت العديد من مناصب العمل؛
- جاء في هذه المرحلة القانون رقم 04-09 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل ليعزز مكانة ودور الوكالة الوطنية للتشغيل بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن تنصيب العمال وتشغيلهم، وقد تم تسجيل تطور ملحوظ في استحداث مناصب عمل لدى المتعاملين الاقتصاديين؛
- تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) إضافة إلى البرامج الخاصة التي مست الهضاب العليا والجنوب، حيث عرفت هذه الفترة استحداث عدد هام من مناصب العمل؛
- نتائج أجهزة التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب؛
- الدور الكبير الذي لعبته كل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في توفير مناصب العمل.

ثالثا: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومساهمته في تقليص البطالة خلال الفترة 2002-2016

نظرا للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، عملت معظم الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب و تزيل كل القيود والحوافز التي تقف في طريقهم، والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها لتحقيق مخططاتها التنموية بالاستفادة من آثار الايجابية لتلك الاستثمارات، وقد عملت على تهيئة محيطها بما يتلاءم ومتطلبات نشاط المستثمرين الأجانب

1-المزايا والحوافز الممنوحة للمستثمرين في الجزائر: يمكن توضيحها على النحو الآتي:

1-2 حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال قوانين الاستثمار: منح القانون الجزائري امتيازات عديدة تدخل في إطار النظام العام والخاص، فأما تلك التي تخص القطاع العام فهي مجموعة الامتيازات التي يتحصل عليها كل مستثمر سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا خاصا أو عاما يهدف إلى تحقيق عن طريق أسهمه استثمارا إنتاجيا شرط أن يكون هذا الاستثمار متعلق بالنظام العام محدد في فترة لا تتجاوز الثلاث سنوات،ومن ضمن هذه الامتيازات في ما يلي:

- بناءا على قرار الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، يمكن أن تستفيد جميع المشاريع من امتيازات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، منها الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتين وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي للرسم على النشاط الصناعي ابتداء من دخول المشروع حيز التنفيذ[11]، إضافة تطبيق نسبة مخفضة مقدرة ب33ـــ% على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة، وأيضا الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسوم على الدفع الجزافي وعلى النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير وذلك حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط، الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات .

أما الامتيازات التي منحت في إطار النظام الخاص فهي نوعين:

- الامتيازات المنجزة بالمناطق الخاصة: فقد تمحورت في ثلاث امتيازات أساسية لا تتجاوز مدتها الثلاث سنوات يستفيد منها المستثمرين الأجانب ابتداء من تبليغ الوكالة لهم ، كالإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بنسبة منخفضة قدرها 5% للعقود التأسيسية والزيادات في رأس المال، إضافة إلى تكفل الدولة بكل النفقات المترتبة عن أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار بعد تقويمها من طرف الوكالة أو بجزء منها، وأيضا الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري لفترة من سنة إلى خمس سنوات حسب رقم الأعمال الخاص بالصادرات وتخفيض بنسبة 5% للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط الفعلي.
- الامتيازات المنجزة بالمناطق الحرة: كمنح الامتيازات في المناطق الحرة لإعفاء الاستثمارات التي تقام بها من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والجمركي باستثناء تلك المتمثلة في مساهمات الاشتراك في النظام القانوني وفي الضمان الاجتماعي، وأيضا العمال الأجانب الذين يخضعون للضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 2%.

جدول رقم02: مقارنة عالمية حول حماية المستثمرين

المؤشر	الجزائر	دول الشرق الأوسط وشمال إفريقي	و.م.أ	ألمانيا
شفافية التعاملات	6	6	7	5
مسؤولية المسير	6	5	9	5
سلطة المساهمين	4	4	9	5
حماية المستثمرين	5.3	5	8.3	5

Source: Doing Business 2013.

يتبين من الجدول رقم 02 أن الجزائر منحت المستثمرين الأجانب من خلال قوانين الاستثمار امتيازات مهمة، إذ تبين المؤشرات المختلفة الواردة في الجدول أن الحماية التي توفرها الجزائر للمستثمرين أحسن بكثير من دول الجوار، وتنافس أحيانا دولا متقدمة ورائدة في مجال الاستثمار الأجنبي كما هو الحال بالنسبة لألمانيا.

1-2- حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإطار المؤسساتي في الجزائر: قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء وكالات يكمن دورها في تحفيز الاستثمارات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها ما يلي:

1-2-2 لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيتها(CALPI): ترتكز مهمته الأساسية على العنصر الإعلامي والتشاور المحلي،حيث أن هذه اللجنة تتشكل من الوالي أو ممثله رئيسا ومدير الدارسات و تهيئة الإقليم، مدير الصناعات والمناجم،، مدير المناطق الصناعية، مدير الفلاحة، مدير الملاك العمومية، مدير مكلف بالمجال الحضري مؤسسات الترقية العقارية، رؤساء البلديات والدوائر، مديري الوكالات العقارية الذين بحوزتهم مناطق النشاط، ممثلو كل الغرف التجارية والحرف الصناعية والزراعية، ممثلو الجمعية الوطنية للمقاولين في من مهامها وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بالإمكانيات العقارية المتوفرة في إقليم الولاية التي يمكنها استقبال الاستثمارات.

1-2-3 المجلس الوطني للاستثمار (CNI):وهو جهاز استراتيجي لدعم و تطوير الاستثمار يرأسه رئيس الحكومة، يقوم بعدة مهام من بينها اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة، يحث و يشجع على استحداث مؤسسات و أدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات و تطويرها، وغير ذلك[12] .

1-2-4 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI): تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار، تدعى في صلب النص " وكالة "، وهي حسب المادة 21 من الأمر 01-03 مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتولى الوكالة في ميدان الاستثمارات و بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية ، وتقوم بعدة مهام أمن أهمها ضمان ترقية الاستثمارات تطويرها و متابعتها، استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم و مساعدتهم، تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.

1-2-5 الشباك الوحيد اللامركزي (GU): بغرض التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين تم إنشاء الشبابيك الوحيدة اللامركزية على مستوى كل ولاية، ويشمل الممثلين المحليين للوكالة و الهيئات الإدارات المعنية بالاستثمار، غرضه تأمين سهولة العمليات الاستثمارية وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين، فهو المؤهل قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات ، موضوع التصريح المذكور في المادة 4 من الأمر 01-03[13].

2-3 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: عمدت الجزائر على تسطير مخططات تنموية تصبو لتحقيق معدلات نمو ومستدامة على الأجل الطويل،لذا كان لزاما عليها ضخ مستويات مرتفعة من الاستثمارات في جسم اقتصادها الوطني،وسعيا منا لمعرفة مدى نجاح جدوى المزايا والتسهيلات في نجاح عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سنحاول تحليل تدفقات هذا الأخير.

الجدول رقم 03: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2016) الوحدة: مليون دولار

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	1065	637.38	881.85	1156	1841	1686.7	2638.6	2746.9	2300.3	2571.2
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**					
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	1500.4	1691.88	1503.45	-403.39	1546					

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

تقرير البنك الدولي، نقلا عن الرابط: http// :data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=DZ , consulter le 12/09/2017 ,13 :33pm.

بنك الجزائر، نقلا عن الرابط: **http://www.bank-of-algeria.dz** , consulter le 12/09/2017,13 :33pm.

مؤتمر الأمم المتحدة، نقلا عن الرابط، **http://unctad.org/en/Pages/Statistics.aspx** , consulter le 12/09/2017,13 :34pm.

نلاحظ من الجدول رقم 03 أن حجم الاستثمار الأجنبي الوارد في الجزائر قد انخفض في سنة 2002 ب 10.95 % بالمقارنة مع سن 2001 الذي بلغ حينها 1113.1 وانخفضت التدفقات نسبيا سنة 2002 ليتضح أن الارتفاع السابق في التدفقات كان استثنائيا وليس نابعا عن تحسين في المناخ الاستثماري، ثم ارتفعت التدفقات سنة 2004 بنسبة 39.11% لتصل 882 مليار دولار و يعزى هدا إلى بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية وبعض المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية الأخرى، لتتواصل الزيادة في حجم التدفقات طوال سنوات 2005 إلى 2008 ويرجع هذا بصفة أساسية لانتعاش القطاع العقاري بدرجة ملحوظة حيث تزايدت التدفقات التي اجتذبها لسنة 2008 بنسبة كبيرة ما يعادل 2.6 مليار دولار مما أقر عدم تأثر الجزائر بالأزمة المالية لأن المؤشرات الاقتصادية كانت جديدة آنذاك، وبلغت قيمتها 1.69 مليار دولار في 2013 مقابل 1.5 مليار دولار في 2012، بزيادة تقدر ب13 % ولكن هذا لا يعكس حجم التسهيلات والامتيازات التي توفرها الجزائر للشركات الأجنبية، وقد عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أسوأ حصيلة للجزائر خلال سنة 2015، حيث سجلت الجزائر حصيلة سالبة بقيمة 403.39 مليون دولار، والتي تميزت بتأثر الاقتصاد بالصدمة البترولية التي كانت في بدايتها، ليشهد ارتفاعا في 2016 مسجلا ما قيمته 1.5 مليار دولار، وقد تحسنت الأرقام بشكل محسوس.

2-4تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب القطاعات: يمكن توضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة 2002-2016 من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم04: تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المسرحة حسب قطاع النشاط في الجزائر خلال الفترة 2002-2016

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة(%)	القيمة بمليون دينار جزائري
الفلاحة	14	1.70	4373
البناء	137	16.67	77661
الصناعة	495	60.22	1783922
الصحة	6	0.73	13572
النقل	25	3.04	14820
السياحة	14	1.70	113722

الخدمات	130	15.82	119139
الاتصالات	1	0.12	89441
المجموع	822	100	2216699

Source: Agence National de Développement D'investissement (ANDI),2016.voir, web cite http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395 , consulter le: 13/09/2017,17 :46pm.

يتبين من الجدول رقم 04 أن القطاع يعد أكبر مستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال القترة 2002-2016 هو قطاع الصناعة و هذا بتنفيذ ل 495 مشروع ، بمبلغ يقدر ب 1783922 مليون دج فهو يستحوذ على أكثر من نصف السوق الجزائري، يليه في المرتبة الثاني حسب عدد المشاريع قطاع البناء الذي يستحوذ على137 مشروع بمبلغ يقدر ب 77661 مليون دج، أما باقي القطاعات (الفلاحة، الصحة، النقل السياحة، الاتصالات) فلا يمثل الاستثمار فيها سوى من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي يعد كل من قطاع الصناعة، والبناء من أهم القطاعات الإستراتيجية في الجزائر التي تستقطب المستثمرين الأجانب.

الجدول رقم04: توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة 2002-2016

قطاع النشاط	منصب الشغل	النسبة(%)
الفلاحة	618	0.52
البناء	23040	19.28
الصناعة	70793	59.23
الصحة	2196	1.84
النقل	1727	1.44
السياحة	6309	5.28
الخدمات	13342	11.16
الاتصالات	1500	1.25
المجموع	119525	100

Source: Agence National de Développement D'investissement (ANDI),2016.voir, web cite http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395 , consulter le: 13/09/2017,17 :46pm.

ويمكن توضيح ملخص المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2002-2016 من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم05 : ملخص المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2002-2016

المشاريع	عدد المشاريع	النسبة(%)	القيمة بالمليون دينار	النسبة	مناصب الشغل	النسبة(%)
الاستثمار المحلي	62982	99	10584134	83	1018887	90
الاستثمار الأجنبي	822	1	2216699	17	119525	10
المجموع	63804	100	12800834	100	1138412	100

Source: Agence National de Développement D'investissement (ANDI),2016.voir, web cite , consulte le: 13/09/2017,16 :54pm.http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-dinvestissement?id=395

من الجدول رقم 05 يتبين لنا مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب العمل في الجزائر تبقى محدودة،حيث بلغ العدد الإجمالي المشغلين ضمن إطار الاستثمارات الأجنبية بها في الجزائر نحو 119525 عامل خلال الفترة

(2002-2016) وهذا من إجمالي 1138412 منصب عمل محقق خلال الفترة (2002-2016) أي بمعدل 12% فقط من الإجمالي، إلا أن هذه النسبة قد تبدو معقولة إذا ما قورنت بعدد المشاريع الأجنبية المباشرة المصرحة خلال هذه الفترة، والتي تصل إلى 1%، إلا أن الملاحظ بان الاستثمار الأجنبي المباشر إمكانيات كبيرة في توفير الأحجام المرغوب فيها من مناصب العمل في الجزائر، إذ أن نسبة1% من إجمالي المشروعات الاستثمارية وفرت ما نسبته 10% من مجموع مناصب العمل، فإذا تصور ارتفاع عدد المشروعات الاستثمارية الأجنبية إلى نسبة أكثر من 1% من مجموع الاستثمارات القائمة، فإن ذلك، قد يرفع من مساهمتها في توفير مناصب شغل التي قد توفرها مجموع هذه الاستثمارات،لذلك كان منطقيا أن تكثف السلطات المعنية الجهود أكثر من أجل تحسين بيئة الاستثمار، وتهيئتها من أجل استقطاب وجلب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2-5 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المستثمر (البلد): يمكن توضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب البلد المستثمر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم06: المشاريع التي تشرك فيها أجانب في الجزائر خلال الفترة 2002-2016

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بالمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوروبا	437	955161	71010
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	*313	677209	42649
آسيا	98	163102	10567
أمريكا	19	68163	3755
الدول العربية	236	997528	30199
إفريقيا	5	5686	209
أستراليا	1	2974	264
متعددة الجنسيات	26	24085	3521
المجموع	822	2216699	162174

Source: Agence National de Développement D'investissement (ANDI),2016.voir, web cite , consulter le: 13/09/2017,18 :20 pm.http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-dinvestissement?id=395

يتبين من الجدول رقم 06 أن أوروبا احتلت المركز الأول من جانب الاستثمارات في الجزائر بعدد مشاريع بلغ 437 ومبلغ مالي955161 مليون دج، هذه لمشاريع سمحت بتوفير71010 منصب شغل بنسبة 43.79%، تلتها في المرتبة الثانية الاتحاد الأوروبي بعدد مشاريع قدر ب 313 ومبلغ مالي يقدر ب 42649 مليون دج حيث توفر 42649 منصب شغل بنسبة 26.30%، وقد احتلت الدول العربية المرتبة الثالثة في مجال الاستثمار في الجزائر بعدد مشاريع بلغ 236 ومبلغ مالي 997528 مليون دج، بتوفير 30199 بنسبة 18.62%، تلتها آسيا ثم متعددة الجنسيات،أمريكا، إفريقيا، أستراليا، كما بلغ حجم الإجمالي للمشاريع التي تشرك فيها أجانب في الجزائر 822 مشروع، بمبلغ مالي يقدر 2216699 مليون دج.

رابعا: تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والحلول الكفيلة لترقيته

زاد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الحكومة الجزائرية خاصة في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات والامتيازات التي وفرتها له، ولكن رغم ذلك هناك بعض العراقيل التي لازالت ولحد الساعة تعيق من زيادة تدفق الاستثمارات إلى الجزائر، ولتشجيع المستثمرين توجب اتخاذ الحلول البديلة للحد من هذه المشاكل والعراقيل.

1-**تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:** تتمثل التحديات والمشاكل التي تواجه الاستثمار الأجنبي في الجزائر،ويمكن إجمالها كما يلي[15]:

- **المعوقات البيروقراطية:** كبطء العمل الإداري، صعوبة فهم الموظف المعني في الدولة لتفاصيل طلب المنشأة، الفساد الإداري(وتتمثل متغيراته في الرشوة، الوساطة والمحسوبية، التعصب،انعدام شفافية المعاملات، وأخرى؛
- **المعوقات القانونية:** تعدد القوانين والأنظمة والتعديلات والتغييرات في القوانين، المشكلات القانونية مع الشركاء، الفساد في تطبيق القانون؛
- **معوقات مهارية:** وتتمثل في ندرة مهارات العمال، ندرة التأهيل العلمي والخبرة العلمية؛
- **معوقات التسويق:** وتتمثل في معوقات التسويق المحلي، معوقات التسويق الخارجي؛
- **معوقات التمويل:** وتتمثل في عدم وجود ضمانات كافية للتمويل، ارتفاع سعر الفائدة والكلف، عدم كفاية السوق المانحة، عدم وجود برامج تمويل متخصصة، عدم اعتبار الجدوى الاقتصادية للمشروع؛
- **معوقات الضرائب والرسوم:** وتتمثل في الضرائب المرتفعة والمتعددة (عبئ ضريبي مرتفع في بداية انطلاق المشروع)، الازدواج الضريبي،غموض في القوانين الضريبية وغيرها؛
- **معوقات طبيعية (مشكل العقار):** وتعد من أهم العراقيل التي عرفها الاستثمار الأجنبي في الجزائر، حيث يعتبر الإجراء الخاص للحيازة على عقار هو أهم مؤشر في مسار اتخاذ قرار الاستثمار ومن أجل ذلك عملت السلطات على تحرير سوق العقار، إلا أن ميدان العقار يبقى معقدا، فحسب وكالة ترقية ودعم الاستثمارات فإن الحصول على قطعة عقار في سبيل الاستثمار يشكل أبرز قيد يكبل المستثمرين وهو في أحسن الأحوال لا يمكن أن يقل عن أربعة سنوات حسب بعض المستثمرين وذلك بسبب تدخل العديد من الهيئات لمنح قرار الموافقة على طلب حيازة عقار[16]؛
- **معوقات السياسة الاقتصادية للبلاد:** من أهم الأسباب التي تشكل عائقا أيضا في مواجهة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هـــو التغيير المستمر في السياسة الاقتصادية للبلاد ويظهر ذلك من خلال التغييرات في الحكومات و ذلك يمس الوزارات بشكل مباشر حيث ينجر عنها التراجع عن السياسات السابقة ما يشكل تخوفا بالنسبة للمستثمر الأجنبي وينتج عن ذلك وضعية غير مستقرة في السياسات النقدية والمالية، خاصة أن هذا الأخير حاول بناء إستراتيجية استثمارية بناء علـــى النظام القانوني الذي يحكم البلد المضيف، وفي مثل هذه الوضعية أكيد أن العزوف عن الاستثمار في الجزائر هو الأضمن والأسلم[17] .

2- **الحلول الكفيلة لترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر:** تتمثل الحلول الكفيلة لترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وذلك من خلال ما يلي[18]:

- إنشاء بنك معلومات حول الإمكانيات الموجودة والامتيازات والضمانات المقدمة وفرص الاستثمار المتوفرة؛
- البحث عن أشكال جديدة لاشتراك القطاع الخاص في تسيير المرافق والمنشآت القاعدية؛

- تنشيط وتوضيح الإجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار وذلك على كل المستويات؛
- ضرورة الاعتماد على منهجية تسمح للمستثمرين الاطلاع على كل ما يتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر؛
- إعادة هيكلة القطاع البنكي وتحديث إداري للضرائب والجمارك، وكذا وضع سياسة عقارية تتماشى واقتصاد السوق؛
- تطوير الأمن وإصلاح جهاز العدالة للوصول إلى قضاء أكثر فعالية وشفافية واستقلالية؛
- تطوير المنشآت القاعدية والتخفيف من الأعباء الجبائية التي تثقل كاهل المؤسسات؛
- تطوير إنتاجية العمل والبحث عن تناسق بين عرض اليد العاملة والحاجة الخاصة بالمؤسسات؛
- إعادة النظر في الإطار المؤسساتي للاستثمار بـــهدف الحد من البيروقراطية وتنمية الشفافية في المعاملات وفعالية الجهاز.

النتائج والتوصيات

1- **نتائج الدراسة:** من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن توضيحها على النحو الآتي:

- للاستثمار الأجنبي دور بارز في خدمة التنمية الاقتصادية في الدول النامية وإنجاحها، وأيضا في عملية التحديث العلمي والتكنولوجي؛
- لا تزال الجزائر تواصل جهودها من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، بالنظر إلى الآثار التي يخلقها هذا النوع من الاستثمار المتمثلة في خلق فرص عمل،حيث عملت جاهدة على استقطابه لتقديم جملة من الحوافز والتسهيلات والضمانات قصد كسر طرق العزلة التي وضعت فيه منذ عشرية كاملة وإعادة تأهيلها إقليميا ودوليا من جهة وزيادة تدفقاتها الأجنبية من جهة ثانية؛
- بالرغم من كل الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كآلية لتقليص البطالة، إلا أنه تبقى مع ذلك نسبة البطالة في الجزائر مرتفعة، ومساهمة هذا النوع من الاستثمارات للقضاء على هذه الظاهرة لا تزال دون المستوى المطلوب مقارنة بالإمكانيات والموارد الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر،ما تطلب من هذه الأخيرة التخلص من جميع العوائق التي تعيق عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- من أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر عدم ثبات واستقرار السياسات المتعلقة بإدارة الاستثمار في الجزائر،وتعقد النظام الضريبي وتعدد وارتفاع معدلات الضرائب،مشكل العقار وارتباط الدولة بقطاع المحروقات، عدم كفاية وكفاءة البنيات الأساسية ،البيروقراطية وضعف التعليم التقني بالإضافة إلي معوقات التجارة الخارجية .

2. **التوصيات:** على إثر النتائج المتوصل لها من خلال الدراسة يمكن تقديم جملة من التوصيات نذكر منها:

- الربط وبشكل مستمر بجميع الحوافز المقدمة للاستثمار في الجزائر و درجة التحسن في مناخ الاستثمار لتفادي القيود التي تؤول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية في الجزائر؛
- زيادة الإنفاق الاستثماري علي مشروعات البنية التحتية والعمل علي تطويرها، وزيادة الإنفاق علي رأس المال البشري (التعليم،الصحة، الصرف الصحي والمياه)؛
- تفعيل دور القطاع الخاص من خلال خصخصة المؤسسات وإزالة الفجوة بين مميزات العاملين في القطاع العام ونظرائهم في القطاع الخاص كم خلال تشريع قانون الضمان الاجتماعي بما يحقق الانسجام مع جميع القطاعات؛
- ضرورة وضع ضوابط تلزم المؤسسات الأجنبية بنقل التكنولوجيا الأجنبية وتدريب القوى العاملة الوطنية؛

- يعد قطاع الصناعة وخاصة الصناعة البترولية من أهم القطاعات التي تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشرة بالجزائر في حين بقية القطاعات لا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر محدودا رغم الإمكانيات المتوفرة لدى كل قطاع؛
- إيجاد البيئة الاستثمارية التي تساعد في حل العديد من المشاكل الإدارية والتنظيمية وضمان الاستقرار الأمني والسياسي،مع اختيار الأشخاص المناسبين للابتعاد عن مظاهر الفساد المالي والإداري، والترويج الفعال للفرص الاستثمارية من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات حول فرص الاستثمار.

الهوامش والمراجع:

[1]محمد عبد العزيز عبد الله عبد،**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**،دار النفائس،الأردن،2005،ص ص16-17.

[2]شهرزاد زغيب،**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وأفاق**، مجلة العلوم الإنسانية،جامعة بسكرة ، العدد08، 2005 ص7.

[3]طاهر مرسي عطية، **أساليب إدارة الأعمال الدولية**، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2000، ص169.

[4] Sandrine Levasseur, **investissements directs à l'étranger et stratégies des entreprises multinationales**, Revue de l'OFCE, N35, 2002, p104.

[5] OCDE, L'investissement direct étranger au service du développement optimiser les avantages, minimiser les coûts, Service des Publications de l'OCDE, 2002, P13.

[6]زاهد محمد ديري، **إدارة الأعمال الدولية**، ط2، دار الثقافة، الأردن، 2011، ص 159.

[7] فاتن عامر، **البطالة**، نقلا عن الرابط:

faculty.ksu.edu.sa/75499/DocLib5/بحث%20البطالة.doc ,consulter le 12/09/2017,13 :02pm .

[8]ياسر محمد جاد الله محمود، **العولمة والفقر في مصر، ملتقى دولي :قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية**، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مصر، 2006، ص 7 .

[9]نفس المرجع، نفس الصفحة.

[10] نعيمة بوكلتوم، خيرة داود، **الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1998-2010)**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 10 و11 نوفمبر 2011، ص11.

[11]عبد المجيد أونيس، **الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وآفاق** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 أفريل 2006، ص10.

[12]الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، نقلا عن الرابط التالي:

: consulter le 12/09/2017, 13 :47pmwww.andi.dz

[13]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد47، المؤرخة في 19 جويلية 2006، ص17.

[*]عدد المشاريع الخاصة بالاتحاد الأوروبي هي محسوبة ضمن إجمالي عدد المشاريع الخاصة بأوروبا.

[15]منصوري زين،**واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة الشلف ،العدد2004،2،ص 142.

[16]محبوب بن محمد، إسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر في تنمية الاستثمار الأجنبي**،مجلة الباحث، العدد05، جامعة ورقلة، الجزائر،2007،ص6.

[17] عبدلي حبيبة، **العوائق القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر**، العدد 6، جوان 2016، ص135، نقلا عن الرابط:
www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjxvZiwgrvVAhWD0RoKHRyBp4QFgglMAA&url=https%3A%2F%2Fwww.asjp.cerist.dz%2Fen%2FdownArticle%2F76%2F3%2F2%2F10221&usg=AFQjCNH3Md0YoxsBW8ZtE3zK1JzmstIMfw , consulter le 01/10/2017,2017, 18:34pm.

[18] حنان شناق،**تجربة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشر في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري** ،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم علوم التسيير، فرع نقود ومالية،جامعة الجزائر، 2008-2009،ص143-144.